عن الكوميديا وتجلّياتها الرمضانية

بسمة النسور

لم يخلُ الموسم الرمضاني المنصرم من حضور قوي للأعمال الكوميدية المصرية ذات الـ15 حلقة، مكثّفةً وثريّةً وحافلةً بالأحداث والمواقف والمفارقات الطريفة، والحالات الإنسانية التي تلامس هموم العائلة ومشاكلها، من ناحية خلل آليات التواصل بين الأجيال في العائلة الواحدة، وصعوبة العلاقات بين الجنسين وتعقيدها، والتحولات الجذرية في القيم والمفاهيم، كما عبّرت معظم هذه الأعمال عن الازدواجية واتساع الهوّة بين طبقات المجتمع المصري، وعن غيابٍ شبه كامل للطبقة الوسطى، التي ذابت وتلاشت بسبب الظروف الاقتصادية الضاغطة التي قسّمت المجتمع إلى طبقة برجوازية مرفّهة فاحشة الثراء، ممعنة في التغريب و«الفرْنَجَة»، وطبقة فقيرة مُعدمة تلهث وراء رغيف الخبز الذي أصبح صعب المنال، في ظلّ ظروف الغلاء والبطالة والركود الاقتصادي. وقد لاقت هذه الأعمال إقبالاً جماهيرياً واسعاً، إذ عالجت قضايا أسرية ومجتمعية تعبّر عن الواقع بأسلوب فُكاهي سلس رشيق، وتفاوتت بطبيعة الحال من ناحية مستوى الإخراج والتأليف والتمثيل، لكنّها حافظت على مستوى احترافي، وأسهمت في حالة التنفيس عن واقع ضاغط يعيشه المواطن المصري والعربي في معظم بلاد الوطن الكبير.

ولعلّ مُسلسلَ «كامل العدد»، في جزأيه الأول والثاني، الذي حقّق نسب مشاهدات عالية، خيرُ مثال في سياق طرح النموذج البرجوازي المُشتهى من جهة مظاهر الرفاهية والترف التي تنعم بها طبقة محظوظة حصل أبناؤها على أفضل فرص التعليم وظروف العيش المريح، من مدارس أجنبية ونوادٍ وقصور و«فلل». العمل من بطولة دينا الشربيني وشريف سماحة، وإسعاد يونس التي أضافت ثقلاً إضافياً، وبمشاركة مجموعة من الممثّلين الصغار، من البنات والأولاد، الذين تراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة. وهو من تأليف رنا أبو الريش ويسر طاهر، وإخراج خالد الحلفاوي. فكرة المُسلسل مقتبسة من الفيلم الأميركي الشهير «اختلاط»، غير أنّ صنّاع العمل، كعادة أهل الدراما العرب، لم يوضّحوا هذه النقطة، ونسبوا الابتكار إلى أنفسهم. يَحكي المُسلسل قصة رجل أرمل وامرأة مطلّقة يقعان في الغرام، رغم أنّ لكلّ منهما أطفالاً من زيجتيهما السابقتين، ويواجهان حين يتزوّجان سلسلة من المتاعب والمشاكل في سعيهم للمّ شمل العائلة الكبيرة، المختلطة المتناقضة، والمختلفة أمزجة أفرادها، في إطار كوميدي إنساني، ونجح العمل في طرح قضايا كبار السن، مثل الفراغ والوحدة وأمراض الشيخوخة، ومشاكل المراهقين التي لا تنتهي، والعلاقات الزوجية، بأسلوب رشيق ممتع حيوي جاذب هادف.

كذلك لاقى «أعمال شاقة»، من بطولة هشام ماجد وأسماء جلال، ومن تأليف وإخراج خالد دياب، إشادة واستحساناً من النقّاد والجمهور، على حد سواء، لما انطوى عليه من معالجة ذكيّة لتعقيدات العلاقة الزوجية والعلاقات الأسرية المتشابكة، ولم يخرج «بابا جه» عن السياق الذكي الهادف، من خلال قصة رجل يتعثّر مادياً، ويفقد وظيفته المُهمّة مديراً تنفيذياً لأحد فنادق الدرجة الأولى، ليجد نفسه عاطلاً من العمل، تدفعه مواقف عدّة، وملابسات درامية مكتوبة ببراعة، إلى العمل «أباً بالأجرة»، ليقدّم في كلّ حلقة نموذجاً لأسرة جديدة غاب عنها ربّها. وقدّم العمل كثيراً من الحالات الإنسانية والمشاكل الأسرية، مثل التفكّك الأسري، وانحراف المراهقين، وتوتّر العلاقة بين الزوجين، وغيرها كثير من ظواهر مجتمعية تستحقّ الدراسة والتحليل والمعالجة. العمل من بطولة أكرم حسني، الذي أبدع في تجسيد شخصية الرجل المُستهتر الأناني، الذي تعلم من التجربة وعاد مسؤولاً ملتزماً القيام بدوره أباً حقيقياً لابنته التي افتقدت حضوره.

تحية إلى الذين قاموا على هذه الأعمال التي أسهمت في التخفيف من أحزاننا في فضاء رمضان مضى ثقيلاً علينا جميعاً ونحن نرقب الأحداث المؤلمة حولنا، فالكوميديا رسالة نبيلة، ومنطقة خطرة، لا يقوى على اجتيازها إلا مبدعون جادّون، يدركون ذلك الخيط الرفيع بين الكوميديا الراقية الذكية والتهريج حيث يقع ضعاف الموهبة معدومي الخيال، من المستخفّين بذائقة المُتلقّي، وهم كثر.

مكانة قطر تتعزّز بالاستهداف الصهيوني

ياسر أبو هلالة

عندما رفع الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، شعار «مصر أولاً» وتنصّل من القضية الفلسطينية، طُرِدَ من جامعة الدول العربية، ولم يخرج مصري في جنازته، فالمصري، كأيّ عربي، يعي أنّ قضيّته المركزية هي فلسطين، سواء لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي المصري ومصر أولاً، أم لاعتبارات الشعور القومي أو الإسلامي أو الإنساني. تأكّدت هذه الحقيقة في «7 أكتوبر» عربياً وإسلامياً وعالمياً، فمن يشذّ هو من ينحاز إلى العدوّ، لا من ينحاز إلى الشقيق.

وبمعزل عن القصور العربي الرسمي، يكاد الرأي العام العربي يُجمع، بحسب كثير استطلاعات رأي، على رفض التطبيع ودعم المقاومة، وهذا ينسجم حتى مع الرأي العام العالمي، وتبدو شريحة الشباب في الولايات المتحدة مؤمنة كما هم العرب بقضية فلسطين، لا بل تقدّمت جامعات أميركية في الحراك على جامعات دول عربية وإسلامية، وما يحدُث في جامعة كولومبيا في نيويورك من استدعاء للشرطة لقمع المتضامنين مع غزّة نموذج غير مسبوق. في سياق دعم القضية الفلسطينية، يقرأ الموقف القطري تجاه الحرب في غزّة وتداعياتها، وليس في سياق «دعم حماس».

والذين يستهدفون الموقف القطري هم الصهاينة، سواء من يلقون أطنان القنابل على غزّة أم من يحرّكون الإعلام وجماعات الضغط والكونغرس، ومن سار في ركبهم من صهاينة العرب، وهم أكثر تطرّفاً وبذاءة.

قبل تأسيس «حماس» في 1987 ظلّ العالم العربي يعتبر القضية الفلسطينية قضيته المركزية، حتى بعد مؤتمر مدريد (1990) لم تتخلَّ الدول العربية عن مركزية القضية الفلسطينية، رغم القصور العربي الناتج عن خروج دول مركزية من الصراع، مثل العراق بعد احتلال الكويت، ومصر بعد «كامب ديفيد» (1978)، والجزائر بعد الحرب الأهلية (العشرية السوداء)، وانهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنّ الدول العربية حتى من طبّع، ووقّع معاهدة سلام، ظلّ ملتزماً بالقضية.

المثال الواضح هنا الأردن، فالملك حسين الذي لم يكن راديكالياً، بل حليفاً لأميركا، وفي الوقت الذي ذهب فيه إلى مؤتمر مدريد، استقبل رسميّاً في الأردن المكتب السياسي لحركة حماس، برئاسة موسى أبو مرزوق في ذلك الوقت، ورأس المكتب قبل ذلك خيري الآغا في جُدّة. وبعد توقيع «أوسلو» (1993)، وبعدها «وادي عربة» (1994)، لم يتغيّر شيء، حتى عندما نفّذت «حماس» عملياتها الكبرى بعد اغتيال يحيى عياش (1996)، وبعدها جاءت محاولة اغتيال خالد مشعل (1997)، لتؤكّد التزام الأردن بدعم القضية الفلسطينية رغم توقيع «وادي عربة».

وبعد الإفراج عن مؤسس الحركة وزعيمها الشيخ أحمد ياسين بواسطة الملك حسين، ثمناً لمحاولة اغتيال مشعل الفاشلة، جال ياسين العالم العربي، وكانت قطر ضمن جولته، التي شملت السعودية والإمارات، وتلك الحفاوة بالشيخ المُصاب بالشلل الرباعي عبّرت عن الالتزام بالقضية الفلسطينية. وقتها لم تطلب قطر من «حماس» الانتقال إلى الدوحة، ولم تفكّر الحركة في مغادرة الأردن، البلد الأقرب إلى القضية الفلسطينية. ما حصل أنّ السياسة الأردنية بعد رحيل الملك حسين تغيّرت، وأغلقت الحكومة الأردنية مكاتب الحركة واعتقلت قادتها. هنا جاء دور قطر لحلّ نزاع أردني فلسطيني يضر بالبلدين، وبالقضية الفلسطينية، وتمكّنت الوساطة القطرية من التوصّل إلى حلّ قبلت به «حماس» على مضض، تغادر معه الحركة عمّان إلى الدوحة، وسبّب ذلك فتوراً وتوتراً طويلاً في العلاقات الأردنية القطرية، إذ اعتبرت الدوحة وقتها أنّ اتفاق الخروج كان مؤقتاً لا دائماً. طوت صفحة الخلاف تلك زيارة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي كان وليّاً للعهد في قطر، إلى الأردن، برفقة خالد مشعل، الذي التقى الملك عبد الله رسمياً للمرّة الأولى.

جرت مياه كثيرة قبل ذلك، لم تستقرّ حماس في الدوحة بعد مغادرة عمّان طويلاً، فقطر كانت اضطراراً لا خياراً، فالتزام البلد بالقضية الفلسطينية لا يعني أنّه المكان المناسب لوجود القيادة الفلسطينية فيه، نظراً إلى ابتعاده جغرافياً وديموغرافياً عن فلسطين.

> **الهجوم الصهيوني على قطر بسبب الالتزام بالقضية الفلسطينية يعزّز مكانة الدوحة، خصوصاً أنّ القضية الفلسطينية بعد «7 أكتوبر» في وضع أفضل بكثير**

سريعاً، وجدت الحركة في دمشق مكاناً مناسباً، أفضل من عمّان وجدّة. في دمشق، كانت الحركة مطلقة اليد عسكرياً وسياسياً ومالياً. كان نظام بشّار الأسد يجد في «حماس» جسراً مع المجتمع السنّي السوري، وكان هذا المجتمع يؤمّن للحركة، بحسب ما أبلغني مسؤول كبير فيها، أكبر دعم مالي شعبي، أيضاً، كانت الطائرات السمتيّة للجيش العربي السوري تحت تصرّف خبراء الصواريخ في «حماس» لقياس مدى كل صاروخ وكفاءته. ذلك وغيره، لم تكن لتؤمّنه قطر ولا الأردن ولا السعودية.

انتهى العقد الذهبي في دمشق بالثورة السورية. حاول خالد مشعل، كما حاولت قطر وتركيا، وغيرهما، الوساطة بين الأسد والمتظاهرين، لكنهم فشلوا بسبب تعنّت النظام ودمويّته، فضلاً عن أخطاء الثورة التي كانت عفوية تفتقد قيادة مركزية. اضطرت «حماس» إلى مغادرة دمشق، حتى لا تكون شريكةً في الدّم السوري. هنا جدّدت قطر التزامها بدعم القضية الفلسطينية واستقبلت قيادة «حماس»، تماماً كما التزمت بدعم الشعب السوري في وجه الهجمة الدمويّة بعد ثورته السلمية.

لو اعتذرت قطر وقتها عن استضافة «حماس» لبقيت الأخيرة، مثل حركة الجهاد الإسلامي، في دمشق، وهذا كان سيرسّخ الحضور الإيراني في القضية الفلسطينية على حساب الحضور العربي. انحازت قطر، في تلك المرحلة، إلى الشعب السوري تماماً كما انحازت إلى الشعب الفلسطيني، ضدّ الاستبداد وضد الاحتلال. وقتها وقفت مع الشعوب العربية في «الربيع العربي»، واتُّهِمَت بدعم «الإخوان» تماماً كما تُتّهَم بدعم «حماس». والواقع أنّ قطر وقفت مع الشعوب العربية ومع الشعب الفلسطيني، وهذا الموقف الذي تتّخذه الدول المحترمة، وفي الوقت الذي تسابق فيه العالم العربي إلى تعويم بشّار الأسد ظلّت قطر وحيدة في رفض التعامل معه، رغم أنّ «حماس نفسها أعادت علاقاتها معه. حقّق وجود حركة حماس في الدوحة فرصة للتوصل إلى صفقة ناجحة في بداية الحرب، وهو ما استحقّ شكراً من الأميركيين والإسرائيليين، لكنّ فشل المحاولات اللاحقة جدّد حملات اللوبي الصهيوني على قطر بحجّة أنّها لا تضغط على «حماس» للقبول بالصفقة، سواء في تصريحات مسؤولين إسرائيليين أم أعضاء كونغرس أم كتّاب صهاينة. تلك الحملة دفعت رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى القول إن بلاده في صدد مراجعة الوساطة وإعادة النظر فيها. ونشرت «وول ستريت جورنال» تقريراً ينقل عن مسؤولين عرباً أنّ قيادة «حماس» تفكّر في الانتقال من الدوحة، واعتبرت الصحيفة أنّ ذلك قد يؤدّي إلى «قلب المحادثات الهشّة لإطلاق الرهائن رأساً على عقب».

سواء نجحت المفاوضات أم فشلت، وسواء بقيت «حماس» في الدوحة أم غادرت، فالقضية الفلسطينية تظلّ هي القضية الفلسطينية، والتزام العرب بها شرط عروبتهم، والهجوم الصهيوني على قطر بسبب هذا الالتزام يعزّز مكانتها، خصوصاً أنّ القضية الفلسطينية بعد «7 أكتوبر» في وضع أفضل بكثير على مستوى العالم مما كانت عليه من قبل، كما أنّ إسرائيل أضعف استراتيجياً عمّا كانت عليه.

(مدير قناة الجزيرة سابقاً)

كاريكاتير عماد حجاج

عن السوريين بين الحقائق والرغبات

سميرة المسالمة

يُفاجِئ الجمهور السوري، في كلّ مرّة، أصحاب المراكز البحثية بقدرته على الخروج من طوق السياسات التي تحكمه، واستعادة حلمه في بناء دولة مواطنة حقيقية، وهو بذلك يُصرّ على أنّ الصدأ الذي تُراهن عليه قوى الأمر الواقع، بعد 13 عاماً من الصراع في سورية، لن ينال من جوهر التغييرات المرجوّة التي يبحث عنها للتحرّر من التركيبة الحقيقية للأنظمة السياسية التي تحكمه، فحيث تتاح الفرصة لأيّ مجموعة للتعبير عن رأيها بحرية، ونزاهة، واستقلالية، تحضر مقوّمات الدولة الحديثة بكامل تفاصيلها في اختياراتهم للإجابة عن أيّ استفسار، سواء تعلّق بحقوق المواطنة الكاملة والمتساوية لكلّ السوريات والسوريين أو لجهة شكل الدولة أو تسميتها أو القوانين الناظمة لها، ما يؤكّد أنّ الشعب على اختلاف شرائحه يتقدّم في تفكيره وتصوّره لسورية القادمة أو المأمولة، مشاريعَ السياسيين على اختلاف انتماءاتهم، بين معارضة ونظام.

في هذا الإطار، لفتتني نتائج استطلاع حديث لجمعية سورية الجديدة، شارك فيه نحو 350 شخصاً (معظمهم نساء) أكّد أنّ المستطلَعين يؤيّدون نظاماً لا مركزياً لدولة سورية في المستقبل، تتساوى فيها حقوق المرأة مع الرجل بالكامل، كما يتطلّعون إلى نظام اقتصادي مفتوح وعابر لخطوط التماس المحلّية، ما يعني أنّهم يبحثون عن تطبيع اقتصادي مجتمعي بين المناطق التي ارتفعت جدران حواجزها بين قوى الأمر الواقع، يتضمن ذلك رفضهم حالة التقسيم التي تتفاقم يوماً بعد يوم، في ظلّ تنامي السيطرة المسلّحة على كلّ المناطق السورية، ودعمهم تنمية منظّمات المجتمع المدني على حساب الأحزاب السياسية، وهو ما يشير إلى الرغبة في تغليب الحالة المدنية على حالة العسكرة أو الحالة الحزبية الأيديولوجية. ورغم قلّة عدد المشاركين في الاستطلاع، إلا أنّ التعريف بأنّ عدد النساء المشاركات فيه هو الأعلى قد يسهم في التعريف بأولويات جديدة للنساء السوريات.

تأتي تلك الاستبانة في وقت ينشغل فيه العالم عن الملف السوري، وتعمل السُلطات المحلّية المختلفة على تمتين سطوتها، وتثبيت حدودها، من دون الالتفات إلى الواقع المأساوي للسوريين، ما يقتضي هنا، قبل الحديث عن «السيناريو الرغبوي»، المصارحة والاعتراف بهزيمة كلّ الأطراف أمام تحقيق أيّ اختراق لجهة بلورة حلّ للأزمة السورية على مدار 13 عاماً، ما زاد في عمق المأساة وتشظّيها، لتشمل كلّ مناحي حياة المواطنين على اختلاف السُلطات السياسية أو العسكرية التي تحكمهم، والتي تتشابه في أهدافها وأدواتها مع اختلاف قدراتها ودرجة شعبيتها. ورغم تفاوت ملحوظ في درجات البؤس بين مناطق النظام، وهي الأكثر تأثراً بسبب اشتداد قبضة العقوبات الأميركية والغربية عليها، وبين المناطق الأخرى، سواء التي تحكمها جبهة تحرير الشام (النصرة سابقاً) أو التي تحكمها الفصائل المسلّحة (الجيش الحر) المدعومة بالحماية التركية، لوجود معابر اقتصادية شبه مفتوحة على تركيا. أمّا منطقة حكم الإدارة الذاتية، فتتحكم فيها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بمعظم موارد سورية النفطية وتجارتها. وتقتضي مصلحة جميع الأطراف فتح المعابر من كلّ الجهات السورية (النظام والمعارضة وتحرير الشام).

رغم ذلك، فإنّ هذا التفاوت النسبي في قدرة السُلطات على تقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين، لا يعني أنّ أيّاً من هذه المناطق محصّنة ضدّ الانزلاق إلى كارثة إنسانية، يعيش معظم سكانها تحت خط الفقر بمقاييس سوريّة متدنية، وليس وفق التقييم المعروف عالمياً فقط، إذ لا يتجاوز متوسّط دخل الفرد عشرين دولاراً شهرياً، ما يزيد من فرص الانهيار المدوّي القريب، ما لم تسع كلّ السُلطات إلى استنباط حلول مرحلية، ومحلّية، وسريعة، تتجاوز عقبة الحلول الدولية التي تبدو بعيدة اليوم في ظلّ التعقيدات الدولية التي تحيط بالمنطقة، وانشغال الفاعلين الأساسيين في الصراع السوري عن القيام بأيّ دور من شأنه أن يعيد للملف السوري أهميته على جدول أعمال المجتمع الدولي، الغارق في أزماته، من الحرب الروسية على أوكرانيا إلى حرب إسرائيل على غزّة إلى الصراع الإيراني الإسرائيلي.

(كاتبة سورية)

مكافحة الهجرة مقابل مساعدات مالية

المهدي مبروك

أدّت رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، أخيراً، الزيارة الرابعة لتونس في فترة تناهز سنة، علاوة على عشرات الزيارات الأخرى لوزراء في حكومتها، منهم تحديداً، وزيرا الخارجية والداخلية، فضلاً عن وزراء آخرين، على غرار وزيري التعليم العالي والتشغيل... إلخ. كانت الزيارة ساعات قليلة، طارت بعدها ميلوني إلى بروكسل لحضور اجتماع مهمّ في المفوضية الأوروبية. ولا بدّ أن تكون بين الزيارتين علاقة متينة، وهي التي أصرّت عليها ميلوني لتعقد سويعات قبل الاجتماع الأوروبي هذا، والأرجح أنّها نقلت الموقف التونسي من قضية الهجرة تحديداً، خصوصاً أنّ الاتحاد الأوروبي قد عدّل تقريباً الميثاق الأوروبي للهجرة.

ميلوني سليلة تراث سياسي شعبوي، فهي حفيدة بينيتو موسوليني، الذي تلاعب بعواطف الشعب الإيطالي وقاده إلى فاشية مقيتة. واصلت ميلوني العزف على أوتار الشعبوية حتى استمالت رأياً عامّاً إيطاليّاً متبرّماً ومنتفضاً على سياسات حكّامه السابقين، خصوصاً أنّ ذاكرته لم تبرأ بعد من فاجعة كورونا (كوفيد – 19) التي كانت إيطاليا من بين أكثر البلدان الأوروبية تضرّراً بها. فاز حزبها «إخوة إيطاليا» بالسباق الانتخابي، وكانت ورقة الهجرة إحدى الرافعات التي حملته فوق الأحزاب المنافسة، في ظلّ تراجع الأحزاب الاشتراكية، وحتى الديمقراطية المسيحية، لتظلّ الساحة السياسية شبه فارغة لا يلعب فيها سوى اليمين بمختلف تلويناته. اشتبكت ميلوني مراراً مع نظرائها الأوروبيين، خصوصاً الفرنسيين، حين اتهمتهم بأنهم سبب هجرة الأفارقة، مذكّرة إياهم غير مرّة بأنّ فرنسا قد سلبت بلدان القارّة خيراتها وأفقرتها ودعمت فيها أنظمة فاسدة موالية لها. ردّ الفرنسيون على هذه التصريحات مذكّرين ميلوني بأن إيطاليا أيضاً، قد استعمرت بلداناً أفريقية... إلخ. لم تنتهِ اشتباكاتها مع نظرائها الأوروبيين عند هذا الحدّ، بل أعادت فرض مراجعة الميثاق الأوروبي للهجرة، الذي صدر منذ أيام قليلة، داعية إلى مزيد من تضامن الأوروبيين مع دول «الواجهة» (إيطاليا ومالطا واليونان وإسبانيا) التي يقصدها آلاف المهاجرين، قبل أن يسعوا للانتشار لاحقاً. تعتقد ميلوني أنّ إيطاليا أكثر من غيرها قِبْلَة مفضّلة للمهاجرين. ولهذا السبب، تُركت وحيدةً تتحمل العبء الأكبر من المهاجرين. وتدرك ميلوني جيداً أنّها حتى تُحكِم قبضتها على المهاجرين المتدفّقين إلى بلدها فإنّها تحتاج إلى شريك من خارج القارّة الأوروبية، وتقدّر بحدْسها السياسي وبذكائها أنّ تونس، لأسباب عدّة، مرشّحة لتكون شريكاً مميّزاً في ما تسمّيه «مكافحة الهجرة غير الشرعية». حججها في ذلك عديدة، فتونس يحكمها نظام شعبوي عمد إلى إرساء دستور جديد (2022) يذهب بعيداً في تمجيد الشعب، ويعتقد أنّه نقيّ صافٍ. لذا من السهل الظنّ أنّ موجات الهجرة تُهدد هويته. وذهبت تصريحات الرئيس قيس سعيّد خلال شهر فبراير 2022 إلى اعتبار هجرة الأفارقة القادمين من بلدان جنوب الصحراء مؤامرة تحرص على تغيير هوية البلاد، من خلال «الاستيطان الكبير»، علاوة على الأزمة الاقتصادية الحادّة التي تضرب البلاد منذ سنوات متتالية. يجري ذلك كلّه في ظلّ رفض صندوق النقد الدولي، وغيره من المنظمات الدولية المانحة، مواصلة مساعدة البلاد، التي ترفض باستمرار القبول بشروط صندوق النقد، بل يعتقد رئيس الجمهورية أنّها وصفات نظام مالي عالمي لا يحترم سيادة البلاد ويرغب في جرّها إلى مزيد من التبعية. كانت هذه التصريحات، فضلاً عن الممارسات الأمنية المتشدّدة، وعمليات الترحيل، مُحفّزاً لتطرح إيطاليا مشروع تعاون وثيق مع تونس من أجل وقف تدفّق المهاجرين القادمين من تونس، وتثبت الإحصاءات أنّ تونس تكاد تكون المعبر الأكثر أهمية الذي يستعمله المهاجرون الأفارقة.

> **تدرك ميلوني أنّها لتُحكم قبضتها على المهاجرين فإنّها تحتاج إلى شريك من خارج القارّة الأوروبية**

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

المطلوب أميركياً لمنع حرب إقليمية

داود كتّاب

لم يكن ما حدث بين إسرائيل وإيران محصوراً بينهما، ولكن المجتمع الدولي، والولايات المتّحدة بالذات، لعب دوراً مهمّاً فيه، ودفعت أميركا وفرنسا، حتى بعض الدول العربية، فاتورة حماية إسرائيل من إيران. ومن المؤكّد أنّ واشنطن تطالب حليفها المدلّل بدفع الثمن السياسي لما قامت به أميركا من حماية الإسرائيليين. أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل تجاهلت نصيحة الرئيس الأميركي جو بايدن الذي طالبها بعدم الردّ على إيران، فقد جاء الهجوم الإيراني أصلاً نتيجة قصف إسرائيل البعثة الدبلوماسية الإيرانية في دمشق في 1 إبريل/ نيسان الجاري، ما أسفر عن مقتل 12 شخصاً، بينهم مسؤول عسكري إيراني كبير.

بعد أن هاجمت إسرائيل سورية مرّات عدّة من دون انتقام سوري، اعتقد الإسرائيليون أنّ الشيء نفسه سيحدُث هنا. فبعد أن اغتال الإسرائيليون علماء إيرانيين سرّاً من دون إعلان مسؤوليتهم، تمكّنوا من الإفلات من العقاب، لكنّ الفعل الوقح المتمثّل في انتهاك اتفاقية فيينا لعام 1961، الذي يجعل مهاجمة بعثة دبلوماسية جريمة حرب، كان عملاً لا يمكن للإيرانيين أن يتعاملوا معه بهدوء. تفاخرت إسرائيل بمستوى عال من الردع أمام جيرانها، واستخدمت هيمنتها العسكرية (القوات الجوّية إلى حد كبير) لإعلان تفوّقها وهيمنتها في المنطقة. ولدى إيران أيضاً طموحات مماثلة، رغم أنّها تعمل عادةً عبر وكلاء مثل حزب الله. لكنّ هجومها (إسرائيل) كان واضحاً ومن المستحيل تجاهله أو السماح بنسيانه. قرّر الإيرانيون أنّهم في حاجة إلى الردّ ومن أراضيهم، لأنّ الهجوم على البعثة الدبلوماسية كان هجوماً على تلك الأراضي الإيرانية ذات السيادة (وإن كان ذلك في سورية). مع ذلك، لم يرغب الإيرانيون في بدء حرب، بل أرادوا رسم علامة على الرمال. لقد أرادوا التأكّد من أنّ الإسرائيليين يفهمون أنّهم تجاوزوا الخط الأحمر، وأنّ الرد سيحدث. ولضمان أنّ الهجوم لن يتحوّل إلى حلقة مفرغة، أرسلوا برقية عبر الدول العربية إلى الولايات المتّحدة بالتاريخ والوقت اللذين يهاجمون فيهما. وكان هجومهم، بحسب بيان إيراني رسمي، هجوماً «محدوداً». من المؤكّد أنّهم استخدموا مجموعة متنوّعة من المقذوفات، ربما ليكونوا قادرين على تقييم أساليب التدخّل الإسرائيلية والأميركية في المستقبل، لكنّهم تحرّكوا عبر السماء ببطء ومنحوا إسرائيل وحلفاءها متّسعاً من الوقت. ثمّ جاء الردّ الإسرائيلي الهزيل الذي لم يترك أيّ أثر يُذكر، ولكنّه حاول إعادة ترميم الردع الذي اعتبر الإسرائيليون أنّه تآكل أخيراً.

يبدو أنّ الطرفين، الإيراني والإسرائيلي، قرّرا عدم توسيع النزاع وقبول وضع جديد مبنيٍّ على توازن الرعب بينهما يذكّرنا بالحرب الباردة الأميركية السوفيتية، عندما كان الطرفان قادرين على تدمير الآخر، ما شكل رادعاً لهما. وكانت إدارة جورج بوش (الأب) قد نجحت في عام 1990، في إقناع الإسرائيليين بعدم الردّ على صواريخ سكود التي استخدمها صدام حسين في العراق ضد إسرائيل، والتي لم يكن لها أيّ تأثير ولم تؤدّ إلى خسائر في الأرواح. الأمور، هذه المرّة، مختلفة. بنيامين نتنياهو العالق في مستنقع غزّة، الذي وافق على مهاجمة البعثة الإيرانية، كان ينتظر الردّ الإيراني لمساعدته في الخروج من فشل حربه على غزّة، ولكنّ ردّه البسيط لم يُدخِل المنطقة، كما أراد، في حربٍ إقليمية، ولم ينجح في إدخال أميركا معه في الحرب ضدّ إيران وطموحها النووي، كما يكرّر دائماً.

الرئيس بايدن كان قد حذّر إسرائيل من الردّ بقوله إنّ أيّ ردّ «لن يكون في مصلحة أميركا وإسرائيل»، ولكن كلّ ما حدث لم يغير شيئاً في غزّة، فلا تزال إسرائيل متورّطة في حرب استنزاف، ولم تنجح في تحرير سجنائها أو سحق «حماس»، في حين زادت الصعوبات أمام بايدن الذي اضطرّ مندوبه في مجلس الأمن إلى الاستفراد في رفض قرار الاعتراف بدولة فلسطين، ما كشف تناقض الموقف الأميركي الذي ينادي صباحاً وليلاً بحلّ الدولتين. وقد تبيّن هذا التناقض عندما صرّحت الخارجية الأميركية إنّ الحلّ للوصول إلى دولة فلسطينية يكمن في مفاوضات مباشرة، علماً أن إسرائيل ترفض المفاوضات المباشرة منذ 2014، ورئيس الوزراء الحالي في دولة الاحتلال يتفاخر بأنّه يعمل منذ عقود على إفشال إقامة دولة فلسطينية.

إذاً، الرئيس الأميركي في ورطة مع دخول الحملة الانتخابية في الفترة الحرجة، ولكن في يده الآن ثلاث فواتير جديدة يمكن إذا اختار صرفها من الاحتلال، فهو يحمي إسرائيل عسكرياً، وفي مجلس الأمن، ورفض نتنياهو نصيحته. المطلوب هو العودة إلى مجلس الأمن وصياغة قرار وقف إطلاق نار إقليمي. يتعيّن على روسيا (المؤيّدة لإيران) والولايات المتحدة (الحليفة القويّة لإسرائيل) أن تضعا خلافاتهما بشأن أوكرانيا جانباً، وأن تعملا معاً على صياغة قرار إقليمي ملزم لوقف إطلاق النار. وخلافاً لقرار مجلس الأمن رقم 2377، الذي صدر في 25 مارس/ آذار الماضي، بعد امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، والذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وقال مبعوث الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة (خطأ) إنه غير مُلزم، فإنّ القرار الجديد يجب أن يحتوي على آلية تنفيذ حقيقية، ربما بالإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. الفصل السابع هو الجزء الذي يسمح بالمساءلة الاقتصادية والعسكرية لأيّ دولةٍ عضو تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يشمل وقف إطلاق النار الإقليمي لبنان واليمن وإيران وإسرائيل، فضلاً عن الممرّات المائية في البحر الأحمر والخليج العربي وبالتأكيد، غزّة والضفّة الغربية. وقد تكون هناك حاجة إلى قوّات حفظ سلام متعدّدة الجنسيات، خصوصاً في قطاع غزّة والضفّة الغربية، لضمان امتثال الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد خلّفت ستة أشهر من المماطلة الأميركية الموت والدمار في المناطق الفلسطينية، وعدم التوصّل إلى حلّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ساعد في دفع إيران إلى تحرّكها غير المسبوق، وإن كان محدوداً. لقد أصبح خطر نشوب حرب إقليمية الآن أكثر خطورة، كما أنّ التباطؤ الأميركي الذي أدّى إلى مثل هذا الدمار في غزّة لن ينجح هذه المرّة أيضاً. لقد حان الوقت لوقف إسرائيل أعمالها العدوانية، والعمل الجاد على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، سواء كان ذلك بقرار أممي أو بضغط حقيقي على إسرائيل للتخلي عن حلمها بإسرائيل العظمى. عندما تحركت الولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى، لإنقاذ إسرائيل خاطرت، ومن ثم من حقّها المطالبة بوقف التصعيد. إذا سقطت المنطقة في جولة مفرغة من العنف، فإنّ المجتمع الدولي، ممثّلاً بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يحتاج إلى التدخل. وكان نتنياهو يبحث عن مثل هذا الوضع ليصرف الانتباه عن إخفاقاته ويتجنّب المساءلة. ليس هذا وقت اتخاذ قرارات لإرضاء شخص واحد أو إنقاذه من شعبه. تتمتع إدارة بايدن بفرصة فريدة وقصيرة. يتعيّن عليها أن تتحرّك بسرعة وأن تقود المجتمع الدولي إلى عملية السلام من خلال الضغط من أجل التوصّل إلى وقف إقليمي دائم لإطلاق النار. وأيّ شخص ينتهك ذلك سيكون مسؤولاً أمام المجتمع الدولي.

> **خلّفت ستة أشهر من المماطلة الأميركية الموت والدمار في غزّة، وعدم التوصّل إلى حلّ للصراع ساعد في دفع إيران إلى تحركها غير المسبوق، وإن كان محدوداً**

(كاتب وإعلامي من الأردن)

94 مليار دولار في مواجهة الصين وروسيا

بيار عقيقي

على أبواب الخريف الماضي، كان الوضع الأوكراني ميدانياً على شفير الهاوية. في ذلك الحين، أقرّ قائد الجيش الأوكراني السابق فاليري زالوجني بأنّ «القتال وصل إلى طريق مسدود». هذه العبارة تحديداً، التي كتبها زالوجني في مقال له في مجلة الإيكونوميست البريطانية، كانت سبباً إضافياً من أسباب غضب الرئيس فولوديمير زيلينسكي، وهي التي أدّت إلى خروجه من قيادة الجيش في 8 فبراير/ شباط الماضي وتعيين أولكسندر سيرسكي بدلاً منه. غير أنّ الرجل، في الواقع، لم يقل شيئاً خاطئاً، بل أثبتت مجريات المعارك، في الخريف والشتاء الماضيين، أنّ الخطط العسكرية الأوكرانية، بدءاً من فشل الهجوم المضادّ، في الصيف الماضي، تعاني من سوء التطبيق بفعل نقص الأسلحة الغربية.

ومع تتالي سقوط بلدات على الجبهة الشرقية الأوكرانية بيد الجيش الروسي، خصوصاً في الشهرين الماضييْن، كانت الأمور تُوحي بتخلٍّ أميركي أو أقلّه تخفيض الأولوية الأوكرانية لدى النظام الأميركي إلى درجة ثانوية، ما دفع الروس إلى الاعتقاد أنّ المساعدات الأميركية لأوكرانيا، المجمّدة منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لن تبصر النور. غير أنّ ما حصل في مجلس النواب الأميركي مساء أول من أمس السبت بدّل اعتقاداتٍ كثيرة، قبل أسابيع قليلة من وصول طائرات إف 16 الأميركية إلى كييف.

«الأميركيون رجال أعمال»، مصطلح نجده دائماً في أفلام وكتب وأدبيات متناثرة شرقاً وغرباً. ولأنّ رجل الأعمال يخشى خسارة أمواله، فإنّه عادة ما يكون أول الهاربين من ساحات المعارك، سواء العسكرية أو التي يشتمّ منها خسارة مالية. غير أنّ الأميركيين قرّروا دعم أوكرانيا مساء السبت بأكثر من 60 مليار دولار. والأكثر أهميّة أنّ التغطية الأكبر لهذا الدعم جاء من الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي منح الضوء الأخضر لحليفه رئيس مجلس النواب مايك جونسون في طرح مسألة دعم أوكرانيا للتصويت. تبدّل موقف ترامب يعني أنّ الرجل الواثق من قدرته على حلّ الحرب الروسية في أوكرانيا «خلال 24 ساعة» خضع للنظام الأميركي، القاضي بمواصلة تمويل كييف في مواجهة الروس.

يعني ذلك أنّ الأميركيين يراهنون في مكانٍ لن يخسروا فيه. لا يتعلّق الأمر بمعجزة أميركية أو مثالية واشنطن، بل إن الأطراف المواجهة، من روسيا إلى الصين، ليست قادرة بعد على إنشاء منظومة دولية في وسعها مقارعة الأميركيين في العالم. لا يعني هذا أنّ الأميركيين على حقّ، بل يعود العجز في مجابهتهم إلى قواعد التفكير السلبية المعمول بها، من موسكو إلى بكين، وبينهما طهران وبيونغ يانغ، وغيرهما. وترتبط هذه القواعد بجمود التفكير الروسي والصيني، المتمحور حول التمدّد الإقليمي والعالمي بحجّة وقف التوسع الأميركي، فيما الأفضل لو أنّهما تتصرّفان على قاعدة التمدّد بقصد الاندماج في الوسط العالمي، وجعل قضية محاربة أميركا مسألة هامشية. وإذا كان الصيني محكوماً بالسوق الأميركية، فإنّ الروسي، الذي سيجد نفسه في الفترة المقبلة مجرّداً من 300 مليار دولار هي قيمة أصوله الموجودة في مصارف الغرب، بات أمام واقع «ردّة الفعل» لا «الفعل». وتحت ظلال هذا الواقع، من الصعب أن يبادر إلى فَعلٍ ما قبل إتمام ردّة فعله. وبما أنّ الأميركيين صعّدوا معه كفاية، فإنّ عنصر المبادرة بدأ بالتفلت من يديّ سيد الكرملين. إذاً الطموح بإنشاء عالم متعدّد الأقطاب سيبقى مؤجّلاً حتى إشعار آخر، والقدرة على هزّ الولايات المتّحدة مرتبطة حصراً بالتظاهرات الشعبية المندّدة بسياسة الرئيس جو بايدن تجاه الفلسطينيين، وحرب الإبادة التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي عليهم. يكفي فقط النظر إلى الأرقام: 60 مليار دولار لأوكرانيا، 26 مليار دولار لإسرائيل، ثمانية مليارات لتايوان. أميركا ليست جمعية خيرية بملياراتها الـ94. إنّها تستثمر بعوائد مُربحة، قياساً على الفشل الروسي الصيني في مضاهاتها على مرّ العقود الماضية، ولو عنى ذلك الاستثمار المزيد من الآلام للشعب الفلسطيني، والمزيد من الكفاح للشعب الأوكراني.

المسكوت عنه بين إيران وإسرائيل

سامح راشد

قبل نشوب الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، كانت العلاقة بين إسرائيل والإمبراطورية الإيرانية الشاهنشاهية وطيدة وتعاونية إلى حدّ بعيد. وكان هذا التعاون صريحاً ومعلناً. ورغم ذلك، كانت لطهران علاقات جيّدة ببعض الدول العربية، ومنها مصر، التي تشاركت وطهران في 1974 تحرّكاً فريداً من نوعه في الأمم المتحدة، لصياغة مبادرة لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

بعد قيام الثورة الإسلامية، اتخذت العلاقات بين طهران وتل أبيب نمطاً مغايراً، يجمع بين مسارين متوازيين ومتناقضيْن، مسار عداء معلن وتراشق إعلامي وصراع ظاهري، ومسار غير معلن يتراوح بين التعاون المباشر، الذي وصل إلى التسليح في ثمانينيات القرن الماضي (فضيحة «إيران غيت»)، والتوافق الضمني على قواعد حذرة وتحفّظية للاشتباك بمختلف أشكاله السياسية والعسكرية أو ما يمكن اعتباره قواعد للعبة تحصر العداء في الخطاب والتحرّكات السياسّية غير المباشرة، ولا تسمح بأيّ مواجهات فعلية مباشرة أو غير مباشرة. ومع بداية الألفية الجديدة، كانت طهران قد أسّست شبكة حلفاء ووكلاء إقليميين تستطيع من خلالهم التدخّل والتأثير في الأوضاع الداخلية، بل وفي السياسات الإقليمية لبعض الدول العربية. بينما كانت إسرائيل قد تحوّلت إلى قوة إقليمية عُظمى، من خلال تكريس تفوّقها العسكري على مختلف دول المنطقة، وبإقامة علاقات رسمية وغير رسمية مع دول عربية.

وبتغير موازين القوى لصالح الدولتين، وتحوّلهما إلى مركزي قوّة في الشرق الأوسط، بدأت التفاعلات بينهما تتّسم بالندّية والتنافسية. ونتيجة السيولة الإقليمية والتبدّلات السريعة للتحالفات، لجأت طهران وتل أبيب إلى توظيف أوراق الضغط وأدوات التأثير المتاحة، فأخذت إيران تدعم فصائل المقاومة الفلسطينية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وراحت إسرائيل تطرح نفسها حليفاً أمنياً لدول الخليج في مواجهة النفوذ الإيراني. وعلى مدار العقدين الماضيين، اتجهت العلاقة إلى مستويات متصاعدة بالتدريج، وإن ببطء، من تنازع أوراق القوّة والتصارع على النفوذ الإقليمي، من دون أن تخرق سقف الندّية والتنافس، فلم تصل يوماً إلى حالة مواجهة فعلية أو صراع مباشر لا عسكرياً ولا سياسياً. فلم تتحرك إسرائيل بصورة جدّية لوقف البرنامج النووي الإيراني، كما فعلت سابقاً مع العراق. ولم تقم إيران بأيّ عمل عدائي مباشر تجاه إسرائيل، لا بنفسها ولا من خلال وكلائها في المنطقة.

ثمّة عوامل عجّلت في تحويل الندّية الحذرة بين طهران وتل أبيب إلى مُناكفاتٍ متبادلة. كان أكثر تلك العوامل أهميّة تراجع القوّة الأميركية وتقلّص تأثيرها في الشرق الأوسط، وانفتاح دول المنطقة بشكل أوسع على قوى كبرى أخرى، خصوصاً الصين وروسيا. ثم جاء «طوفان الأقصى» ليجسّد لحظة الحقيقة، ويضع دول المنطقة كلّها أمام اختبار لمطابقة السياسات المعلنة مع الأهداف الحقيقية. وبعد ستة أشهر من «الطوفان»، بدا أنّ طهران أكثر قدرة ورغبة في تطوير إدارتها العلاقة مع إسرائيل، لتصبح مُنكَشِفَة وصريحة، ولو في حدود. وبعد أن كانت إسرائيل تتجنّب فتحَ جبهة مع إيران أو حلفائها، وجدت نفسها في مواجهة مناوشات متقطّعة مع الحوثيين، ثمّ حزب الله، وأخيراً مع إيران نفسها. لا يعني ما سبق أنّ الدولتين بصدد حرب مفتوحة أو صراع حقيقي، لكنّه يعني بوضوح أنّ التوافقات الضمنية وقواعد اللعبة، المسكوت عنها في الماضي، مرشّحة للتغيّر، فلم يعُد الردع ضمنياً ولا مسكوتاً عنه، وإنّما أصبح صريحاً ومحمولاً بالصواريخ والمُسيّرات من وإلى الجانبين.

العلاقة بين طهران وتل أبيب، التي لم تتأثّر طوال العقود الأربعة الماضية بأيّ محفّزات جوهرية للصراع؛ لا تصدير الثورة الإيرانية ولا تلهّف إسرائيل على الهيمنة إقليمياً، لا تمثّل لها المناوشات الأخيرة سوى تطوير لأدوات إدارة العلاقة وليس تغيّراً في جوهرها التوافقي الحذر.

مسارات الحرب في مرحلتها الثالثة

معين الطاهر

نقف اليوم على أبواب مرحلة ثالثة للحرب الطويلة القاسية في غزّة، التي بدأت مرحلتها الأولى في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بـ«طوفان الأقصى»، وامتدّت نحو 20 يوماً، استخدم فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي فائض قوّته النارية الهائلة في عملية قصف جوّي ومدفعي متواصل، سادته روح الثأر والانتقام. أما المرحلة الثانية، فيمكن تأريخها ببدء العملية البرّية في الـ 28 من الشهر نفسه، بعد استكمال تعبئة الاحتياط، وحشد أكثر من نصف مليون جندي لاجتياح شمال غزّة وفصله عن جنوبها، ومن ثمّ الانتقال إلى الوسط، وخانيونس، وأجزاء من الجنوب. خلال المرحلتين، قُتل وجُرح وفُقد أكثر من 120 ألف فلسطيني، في غضون 199 يوماً، مع عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق أهدافه المُعلَنة في القضاء على المقاومة أو بسط سيطرته على القطاع، رغم توغّله فيه، وإقامته مناطق عازلة ونقاط ارتكاز، وفصل أجزائه بعضها عن بعض، وتدمير المؤسّسات الصحية والتعليمية، وإرغام أكثر من مليون ونصف مليون غزّي على النزوح من الشمال والوسط إلى الجنوب، في حرب إبادة جماعية، بالنار والحصار والتجويع. كذلك فشل الاحتلال في إقامة أجسام إدارية من بعض المتعاونين معه، ولم ينجح في بلورة أهداف قابلة للتحقيق أو وضع رؤية لليوم التالي للحرب، وأدّت سياساته إلى عزلة الكيان الصهيوني على المستوى الدولي، ومحاكمته في محكمة العدل الدولية، وظهور خلافات علنية بينه وبين الإدارة الأميركية، شريكته في الحرب منذ بدايتها، والمتوافقة معه على أهدافها، المختلفة معه حول أسلوب إدارتها لضمان عدم تحوّل أي نصر تكتيكي قد يحققه إلى هزيمة استراتيجية، على حدّ وصف وزير الدفاع الأميركي الجنرال لويد أوستن، تحسّباً من أن تصبح إسرائيل دولة منبوذة على الصعيد العالمي، وتُلحق بسلوكها الذي تمارسه أضراراً تمسّ مصالح الدول الغربية، وتهدّد أمن الإقليم واستقراره.

إطلاق تسمية «مرحلة ثالثة» على الفترة المقبلة من الحرب يعني أنّها مرحلة جديدة لها سمات مختلفة عن المراحل التي سبقتها، إذ ستمتزج فيها العمليات العسكرية بالمناورات السياسية، وتتداخل معها، كذلك ستستغرق وقتاً أطول. والمتوقّع في الأسابيع الأولى منها إجراء تغيير تدريجي في نمط القتال الصهيوني، من الاعتماد على كثافة النيران واستخدام وحدات كبيرة في العمليات، إلى استخدام وحدات عسكرية تصل إلى كتيبة أو لواء لضرب أهداف مختارة، بحيث تستغرق العملية الواحدة بين ساعات إلى أيام، معتمدةً على عنصر المباغتة، ومستفيدةً من المعلومات الاستخبارية، ومعزَّزَةً بدعم جوّي ومدفعي ضمن نطاق محاور العملية، سعياً لتدمير البنية التحتيّة للمقاومة، حاشداً (جيش الاحتلال) قوّاته في الحزام العازل، ونقاط الارتكاز التي أقامها في مواضع داخل القطاع المجزأ إلى مُربّعات يسيطر على نقاط العبور فيها، مستمراً في فرض الحصار والتجويع اللذين قد يشهدان انفراجات محدودة كلما ازداد ضغط الرأي العام العالمي، والهدف جعل غزّة منطقةً غير قابلة للحياة، مع سعيه لتهجير المدنيين. لكنّ ذلك لن يكون مهمّة سهلة، إذ تقدّر الاستخبارات الأميركية في تقريرها الذي قدّمته إلى الكونغرس أنّ الجيش الإسرائيلي سيحتاج أعواماً خمسة كي يتمكن من تفكيك البنية التحتية للمقاومة، وهي أعوام ستكون حُبلى بمفاجآت شتّى من الصعب التنبؤ بمساراتها، خصوصاً بعد فشل الاحتلال في تحقيق أهدافه، وانسحاب جيشه من أغلب المناطق في الشمال والوسط، وتمكّن المقاومة من إعادة تنظيم مجموعاتها وجهازها الشرطي والإداري فيها. وهو ما يعني أنّ الحرب لا تزال في بدايتها، وأنّ المرحلة الثالثة منها قد تكون الأطول والأخطر.

> لعلّ ما تفكّر فيه القيادة الإسرائيلية أنّ هذا هو الوقت المناسب لشنّ حرب واسعة على الجنوب اللبناني، للحدّ من القدرات العسكرية لحزب الله

> الخلاف الأميركي الإسرائيلي على وسائل تحقيق أهداف الحرب المُعلَنة بتصفية المقاومة، وإعادة ترتيب أوضاع الإقليم، لا على الأهداف ذاتها

أصبح مرجّحاً تنفيذ عملية عسكرية في رفح، مع تعديلات مرتبطة بالملاحظات الأميركية على نمط عمليات الجيش الإسرائيلي، وهي ملاحظات متعلّقة بالأسلوب العملياتي، ومدى اتساع العملية، وضرورة تقليص الخسائر في صفوف المدنيين، فالولايات المتحدة لا تعترض على أهداف العملية، لكنّها تقترح تكتيكات مختلفة لتنفيذها، وخطّة واضحة لإجلاء المدنيين، وانتخاب أهداف لمهاجمتها، وأن تنفّذ على مراحل بدلاً من أن تكون عمليةً شاملةً، كذلك تحاول تجسير الخلاف بين مصر والكيان الصهيوني الذي يسعى للسيطرة الكاملة على الحدود المصرية الفلسطينية، في محاولة لعزل مصر تماماً عن قطاع غزّة وشؤونه مستقبلاً، وهو ما يغاير الرؤية الأميركية لمستقبل القطاع. جوهر الخلاف الأميركي الإسرائيلي بشأن عملية رفح لا يتجاوز العدد المتوقع للشهداء الفلسطينيين الناجم عنها، ومن المرجّح أن يُعدّل الجيش الإسرائيلي من خططه لتقترب من الرؤية الأميركية، بحيث تكون هذه المرحلة مزيجاً من سمات المرحلتين؛ الثانية لاستكمال العملية البرّية، والثالثة في تغيير الأسلوب العملياتي.

ستشهد المرحلة الثالثة من الحرب استمرارَ المحاولات الإسرائيلية للقضاء على بُؤَر المقاومة في الضفّة الغربية، كما يحدُث كلّ يوم في مخيمات بلاطة وطولكرم وجنين، وستشهد أيضاً المزيد من تغوّل الاستيطان واعتداءات المستوطنين. وفي المقابل، ستزيد خلايا المقاومة ومجموعاتها من فعّالياتها، مع استمرار العمليات الفردية وتناميها، بحكم استمرار الحرب في غزّة. كذلك ستشهد تصاعداً في الحراكات الشعبية ضدّ الاحتلال.

السلطة الفلسطينية ستراوح مكانها، لكنّها قد تجد نفسها على مفترق طرق أمام الإجراءات الإسرائيلية، ووهم حلّ الدولتين الذي تهاوى أمام الـ«فيتو» الأميركي على منح فلسطين عضويةً كاملةً في الأمم المتحدة، من جهة، ووعود الإدارة الأميركية بإعادتها إلى غزّة بعد إصلاحها وتأهيل أجهزة أمنها، من جهة أخرى، وهو ما سيدفعها إلى تقديم تنازلات إضافية للاحتلال ثمناً لبقائها المؤقّت، إلى حين استكمال المشروع الصهيوني بتحويل الضفّة إلى كانتونات منفصلة، ويجعلها هي أو أجزاءً منها تصطفّ نهائياً في خندق مُضادّ للمشروع الوطني الفلسطيني، وهو ما قد يُؤْذِن بنهاية مرحلة امتدّت منذ إعادة إحياء «أوسلو». وهنا يقع على عاتق الجزء الأكبر من كوادر حركة فتح، وما بقي من فصائل لم تنغمس في أطر التنسيق الأمني، البدء بمرحلة جديدة يتبيّن فيها الخيط الأبيض من الخيط الأسود في المشروع الوطني الفلسطيني، بما يكفل وحدة الشعب والأرض والقضيّة، والتمسك بالرواية التاريخية للشعب العربي الفلسطيني.

ما زال المجتمع الإسرائيلي مُوحّداً بشأن الحرب، والخلافات تدور حول أولويّة استعادة الأسرى، ومن ثمّ العودة إلى العملية العسكرية أو استمرار زخمها، إذ لم تشهد ساحات تل أبيب تظاهرةً واحدةً كبرى تطالب بوقف الحرب، وبنيامين نتنياهو يسعى لاستمرارها أملاً في تحقيق صورة نصر ما، واستمرار حياته السياسية أو الحصول على تقاعدٍ مريح منها، وهو وحكومة حربه، بمن في أعضائها بيني غانتس، يسعون لتوسيع العملية العسكرية في جبهات أخرى. وإذا كان ثمّة قيود فرضتها الولايات المتحدة تتعلّق بوقف التصعيد بين إيران وإسرائيل، إلا أنّ هذا لن يمنع تصعيد القتال مع حزب الله، وعلى مواقع انتشار الحرس الثوري الإيراني وحلفائه في سورية والعراق، بل قد يدفع به إلى الأمام، بحيث تتصاعد الحرب مع حلفاء إيران في المنطقة، ولعلّ ما تفكّر فيه القيادة الإسرائيلية أنّ هذا هو الوقت المناسب لشنّ حرب واسعة على الجنوب اللبناني، للحدّ من القدرات العسكرية لحزب الله، ومحاولة تغيير المعادلة السياسية في لبنان، إذ أصبح ذلك قاب قوسين أو أدنى، وقد يرافق عملية رفح أو يأتي بعد نهايتها.

ثمّة حدود للخلاف الأميركي الإسرائيلي، فهو خلاف على وسائل تحقيق أهداف الحرب المُعلَنة بتصفية المقاومة، وإعادة ترتيب أوضاع الإقليم، وليس على الأهداف ذاتها، لكنّه خلافٌ مُرشّح تصاعده مع تأثير الحرب في الانتخابات الأميركية، ومع اقتراب البحث في اليوم التالي للحرب، فتصطدم الإدارة الأميركية بارتباك الموقف الإسرائيلي منه وعدم وضوحه، وهو ما يجعل الإدارة الأميركية تسعى لبلورة أفكار مشتركة تخدم الكيان الصهيوني وتنقذه من نفسه، وتضمن له مكاناً مؤثراً وفاعلاً على خريطة الإقليم، بعد تطبيع علاقته مع النظام العربي الذي تسعى (الإدارة الأميركية) لأن يكون له دور ما في إدارة قطاع غزّة، ونزع سلاح المقاومة، بدعوتها إلى تشكيل قوّات عربية ودولية للقيام بهذه المهمات، لتتمكن من أن تُحقّق بالسياسة ما لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيقه بالحرب. ولأجل هذا، تغدو هذه المرحلة أخطر مما سبقها، وتحتاج إلى مضاعفة الجهود العربية والدولية لإنهاء الحرب، وتصعيد الحراكات الشعبية، وعزل الكيان الصهيوني، ووقف الإبادة الجماعية، ليُكلّل ذلك صمود المقاومة، وتمسّك أهالي غزّة بالبقاء في ديارهم، وتطلعات الشعب الفلسطيني إلى الحرّية.

(كاتب وباحث فلسطيني)

«الحشّاشين»: الدراما التاريخيّة وأَدْلَجَة التاريخ

أحمد طه

استحوذ مسلسل «الحشّاشين» على نسبة مشاهدة عريضة في الموسم الرمضاني المُنقضي، وأثار جدلاً واسعاً في الفضاءيْن الإعلامي والافتراضي، بين مؤيّد ومعارض، لم يخلُ من حدّة هنا أو هناك، بعدما طغت العوامل السياسيّة على التاريخيّة، في مضمونه وفرضت الرؤى السياسيّة نفسها على تحليله.

في البداية، يتعيّن تأكيد الدور الكبير الذي يلعبه التاريخ في حياة الأفراد والشعوب والأمم، فالتاريخ جزء من مقوّمات الشخصيّة الحضاريّة، والهويّة الوطنيّة، للشعوب، ولذاكرة الأمم، فلا يكتمل شعور الأفراد أو الجماعات بتمام تكوينها ومكانتها في الحاضر، إلا بمعرفة الجذور التاريخيّة لوجودها، وخلفيّة الصراعات التي خاضتها طوال رحلتها التاريخيّة، من الماضي وصولاً إلى مشهد الحاضر، في صورة ذهنيّة متكاملة، لا تنفصل بعض مشاهدها عن بعض، فلا يمكن فصل التاريخ السياسي لحقبةٍ ما عن تفاعلات المشهديْن الاجتماعي والثقافي، والسياق الحضاري الذي أنتجه، وشتّى العوامل المتضافرة التي أفرزت الحدث التاريخي. بيْد أنّ تناقض المصالح في الماضي أو الحاضر يؤدّي إلى وجود روايات متعدّدة للحدث التاريخي نفسه، تتنوّع بتعدّد الأطراف المتصارعة، ورؤية كلّ منها للحدث، كما أنّ التاريخ بطبيعته قابل لعمليّة إعادة القراءة بين حين وآخر، وقد يتطرّق الأمر فيها لتكون إعادة صياغة لا إعادة قراءة فحسب، وفي أغلب الأحيان تكون تلك العمليّة مصحوبة بقدرٍ من التوظيف يصل إلى درجة التشويه، بهدف استخدام التاريخ سلاحاً من طرف في مواجهة الآخر. أخيراً، راجت فكرة استخدام بعض فصول تاريخنا الوسيط، سلاحاً في الصراعات السياسيّة التي يشهدها الإقليم، والتي يمثّل بعضها إعادة إنتاج لصراعات قديمة تتجدّد بصياغات مختلفة وبأبطال مختلفين، وكانت الأعمال الدراميّة التاريخيّة الساحة المُثلى لتطبيق تلك الفكرة، التي استخدمت معها أحداث تاريخيّة بعينها من أجل إسباغ الشرعيّة على مسلك هذه السلطة أو تلك في مواجهة خصومها في الداخل والخارج وتسويغ ذلك المسلك للجماهير بقصد حشد التأييد الشعبي من المشاهدين، الذين يجهل قطاع عريض منهم، بطبيعة الحال، تفاصيل تلك الفصول التاريخيّة والضوابط العلميّة والمعرفيّة للتعامل معها.

> جاءت الرسالة الأساسية في «الحشّاشين» مباشرة وفجّة، مفادها أنّ جماعات الإسلام الحركي وتنظيماته، وفي مقدمتها «الإخوان» امتداد طبيعي/ تاريخي لفرقة الحشّاشين

> فصول تاريخنا أضحت ساحة للتجاذبات والصراعات السياسيّة المعاصرة، بين السلطات الحاكمة وخصومها، وأنّ كلّ طرف من تلك الأطراف المتصارعة يسعى لبناء سرديّة تاريخيّة ذاتيّة لأتباعه

في هذا السياق جاء مسلسل «الحشّاشين»، الذي تناول السياق التاريخي لظهور فرقة الحشّاشين الإسماعيليّة النزاريّة الشيعيّة، ومنهجها في حشد أتباعها وأساليبها في تصفية خصومها بطريقة دمويّة جعلتها مضرب الأمثال، ونموذجاً يُحتذى للدرجة التي ربطت بها اسمها بفنّ القتل والاغتيال السياسي في اللغات الأوروبيّة الحديثة. بيْد أنّ الأزمة المُستحكمة بين السلطة في مصر وجماعة الإخوان المسلمين ألقت بظلال كثيفةٍ ثقيلةٍ على خيوط العمل، الذي طُغت فيه الحمولة الأيديولوجيّة والتوظيف السياسي الفجّ، والخطاب السطحي المباشر، على الجودة الفنيّة، والدقّة التاريخيّة، في آنٍ معاً، رغم التكلفة الإنتاجيّة الكبيرة.

ثمّة مقولة للراحل يوسف وهبي: «النصّ هو البطل الأوّل للعمل»، والملمح الأوّل في «الحشّاشين» هو ركاكة النصّ، الذي شابه التشويش والتلفيق في الشكل والمضمون في آنٍ معاً، فاللغة المُستخدمة فيه عاميّة مُبتذَلَة أشبه بـ«عاميّة المقاهي» في عصرنا، ربمّا كان الهدف من ذلك الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المشاهدين، لكن العاميّة في المحصّلة النهائيّة تنال بشدّة من رونق الأعمال التاريخيّة وخصوصيّتها. أمّا الثاني فكان عدم إجادة بعض الممثّلين أداء شخصيّات تاريخيّة، فضلاً عن ضآلة قراءات الممثّل في فترة التحضير أو ما قبل التصوير، وهو ما يمكن استكشافه من خلال المشاهدة، ومن الممكن هنا استحضار أداء الراحلين الكبار، من أمثال عبد الله غيث ومحمود ياسين ونور الشريف، لشخصيّات تاريخيّة في أعمال دراميّة في الثمانينيّات والتسعينيّات، حتى نقف على حجم الفارق الكبير بينهم وبين الجيل الجديد من الممثّلين.

النقطة الأكثر أهميّة كانت الأخطاء التاريخيّة في العمل وخروجه عن الخطوط العريضة لتسلسل الأحداث وفق السياق التاريخي، كان أبرزها اعتماده رواية مرجوحة ضعيفة تقول إنّ حسن الصبّاح والشاعر عمر الخيّام والوزير نظام الملك، كانوا زملاء دراسة لأستاذ واحد، وتعاهُد ثلاثتهم على أن أيّ واحد منهم يحقّق قبل زميليْه نجاحاً أو ثراءً، فعليه أن يساعد الآخريْن. بيْد أنّ الرواية الراجحة تقول إنّ من غير المحتمل أن يكون الثلاثة قد تعاصروا في الأصل طلّاب علم، نظراً إلى الفارق العُمري الكبير الذي يفصل بينهم.

تعرّض المؤرّخ والمُستشرق البريطاني برنارد لويس، في كتابه المهمّ «الحشّاشون... فرقة ثوريّة في تاريخ الإسلام» لتاريخ فرقة الحشّاشين منذ ظهورها حتى نهايتها، مستعرضاً المراحل التي مرّت بها، متتبّعاً وسائلها وأهدافها ومعتقداتها، والدور الذي لعبته في تاريخ المنطقة. وصف لويس في كتابه، حسن الصبّاح بأنه «كان كاتباً ومُفكّراً كما كان رجل عمل»، وقال أيضاً إن الوسيلة التي اختارها أو في الأدقّ التي اخترعها الصبّاح هي «الإرهاب»، وذكر لويس أنّ الصبّاح «كشف عن عبقريّة سياسيّة بإدراكه نقاط الضعف في الملكيّات الإسلاميّة، كما كشف عن مواهب إداريّة واستراتيجيّة كبيرة، باستغلالها في هجماته الإرهابيّة». أضاف لويس «كانت المؤسّسة السُنيّة بجوانبها السياسيّة والعسكريّة والإداريّة والدينيّة، هي العدوّ الرئيسي للإسماعيليّة، وكان هدفهم من الاغتيالات إخافة هذه المؤسّسة وإضعافها، ثمّ إطاحتها في النهاية».

المشكلة في «الحشّاشين» أنّ الرسالة الأساسيّة التي حملها إلى المشاهدين جاءت مباشرة بصورة فجّة، مفادها أنّ جماعات الإسلام الحركي وتنظيماته، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين (لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن تلك الجماعات لها سرديّتها الذّاتية، وذاكرتها التاريخيّة الموازية ذات المنزع التفسيري المؤامراتي لفصول تاريخنا الوسيط، والحديث) هي امتداد طبيعي/تاريخي لفرقة الحشّاشين، وأنّ قاسماً مُشتركاً كبيراً يجمع بينهما، من ناحية المعتقدات في امتلاك الحقيقة المُطلَقة، وحتميّة النص الإلهي، والأساليب المتّبعة في تجنيد الأتباع وصياغة عقولهم على السمع والطاعة للقيادات «الربّانيّة»، والوسائل في ممارسة العنف والإرهاب تجاه السلطة. وقد طغت تلك الرسالة التي حملت إسقاطاً سياسيّاً فاقعاً، على تحرّي الموضوعيّة والدقّة التاريخيّة، وبدت مُقحَمة على الجوانب الإبداعيّة والفنيّة، فقادت الرسالةُ الفجّةُ السياقَ التاريخي والدرامي للعمل، وليس العكس، ممّا أنتج في المحصّلة النهائيّة صورة مشوّهة، على الجانبيْن التاريخي والفنّي.

جاء «الحشّاشين» في الاتجاه المضادّ لأعمال دراميّة تاريخيّة أخرى، خرجت في السنوات الماضية على خلفيّة المناكفات والصراعات التي تشهدها المنطقة، أثار مضمونها جدلاً مماثلاً، بعدما عمد صانعوها إلى تطويع أحداث تاريخيّة بعينها، إمّا بهدف تمجيد الذّات الوطنيّة وجذورها التاريخيّة وتقديسها في عصر دولة الخلافة الإمبراطوريّة، وإمّا بهدف المكايدة السياسيّة للطرف الآخر وتغليب الانحيازات الأيديولوجيّة على الحدّ الأدنى من الضوابط المعرفيّة.

يظلّ القدر المُتيقّن منه أنّ فصول تاريخنا أضحت ساحة للتجاذبات والصراعات السياسيّة المعاصرة، بين السلطات الحاكمة وخصومها، وأنّ كلّ طرف من تلك الأطراف المتصارعة يسعى لبناء سرديّة تاريخيّة ذاتيّة لأتباعه تتضمّن إعادة صياغة مشاهد التاريخ في صورة انتقائيّة مُتعسّفة، بهدف تصفية حسابات تاريخيّة من جهة، وبهدف اجتذاب الجماهير إلى صفّه من جهة أخرى، من دون إدراكٍ لمغبّة الآثار الخطيرة والندوب العميقة التي تتركها تلك النكايا والمكايدات على صفحات عقول الأجيال الجديدة، التي تعاني تشويشاً واضطراباً كبيراً، وهو أمر سنجني حصاده الكارثي لاحقاً.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads